

نظرات

bodalal@me.com
محمد هلال الخالد



دروس من علم الاجتماع

كان مؤسس علم الاجتماع الحديث أوجست كونت يعتقد بأن «أنماط» السلوك الإنساني متشابهة في كل المجتمعات قديما وحديثا، ويقول بأن كل المجتمعات البشرية مرت بنفس المراحل التاريخية خلال رحلة تطورها. وبالتالي، فهم هذه المراحل يعني فهم الحاضر والتنبؤ العلمي بالمستقبل أيضا. أوجست كونت يتحدث عن «أنماط السلوك»، أي القوالب التي تشكل السلوك وليس السلوك ذاته، مثلا، كل المجتمعات لديهم تصورات ومفاهيم حول الصواب والخطأ، ويتصرفون بناء عليها، ويتنظفون في الدولة التي تصحب الحكم الذي يفصل بين الناس في نزاعاتهم التي تنشأ دائما حول تحديد ما هو الصواب أو الحق، ومن الذي يقرره، وعندما تفقد الدولة حياديتها ونزاهتها، وتنحاز لطرف من المجتمع ضد بقية الأطراف، فالنتيجة «الاحتامية» هي تشكيل تنظيمات خارج إطار الدولة، تحاول - بالعنف غالبا - استعادة شيء من التوازن والعدل المفقود. هذا الحدث، أي نشأة تنظيمات خارجة عن طوع الدولة تكرر فعلا عبر التاريخ في مختلف المجتمعات البشرية، وفي تاريخنا مثلا، ظهرت جماعة «الغيارون» في الدولة الأموية، وظهرت جماعة «السطار» في الدولة العباسية، وقبلهم ظهر «الصعاليك» في مختلف مناطق العرب قبل الإسلام. وربما تفسر الشخصية الأسطورية في الأدب الإنجليزي القديم «روبن هود» المقصود هنا بوضوح. ففي الشرق والغرب، قديما وحديثا، هناك دائما تنظيمات تتشكل خارج إطار الدولة لتحارب الدولة أو القائمين عليها إذا استشرى بين الناس الشعور بفقدان العدل وحيادية مؤسسات الدولة والقانون، وفي كل مجتمع شخصيات متميزة ترتبط في أذهان الناس بوصفهم أبطالاً ومنقذين، بعض هذه الشخصيات حقيقية، وبعضها أسطورية من صنع «الخيال الشعبي»، بلغة أستاذنا الفيلسوف المغربي محمد عابد الجابري. هذا الحدث المتكرر في التاريخ الإنساني وفي كل المجتمعات البشرية، هو بالتحديد ما يقصده أوجست كونت في نظريته حول «الأنماط السلوكية المتكررة».

□ □ □

قرأت في الأسابيع الماضية بعض الكتب عن تاريخ الأندلس، منذ نشأتها مع هجرة الصحابي الجليل موسى بن نصير عام 91 للهجرة، ومرورا بأوج ازدهارها أيام عبدالرحمن الناصر عام 300 للهجرة، وانهارها بعد ذلك بسبب الصراعات على الحكم والخيانات المتبادلة التي أدت لسقوط الأندلس عام 897 للهجرة بعد حكم دام ثمانية قرون. وكنت لاحظ دائما بداية انهيار كل مرحلة أو حكم في مدن ودول الأندلس حدثا متكررا يتمثل في تكوين تنظيمات تخرج عن إطار الدولة وتبدأ بقتال الحاكم تحت نفس الحجة، أي الشعور بالظلم الاجتماعي وانحياز الدولة لجماعة دون أخرى. هذا هو القالب Pattern أو «النمط» السلوكي وفقا لنظرية أوجست كونت، والذي يظهر بوضوح في عالمنا اليوم في عدة مناطق من أوكرانيا شمالا إلى أقصى الشرق.

□ □ □

لا أقول بأن التاريخ يسير في حركة دائرية كما يقول ابن خلدون، ولا أعتقد بصحة مقولة «التاريخ يعيد نفسه»، وإنما أعتقد بوجود قوانين عامة تحكم سلوك البشر كما تحكم قوانين الطبيعة حركة الرياح وتمدد المعادن وسقوط الأجسام للأسفل. قد تختلف «مظاهر» السلوك وأدواته وأشكال التعبير عنه، لكن في المحصلة، ثمة أنماط سلوكية هي التي تحدد مسيرة التاريخ.. قيام وسقوط الدول.

سقاية

sh_aljiran@windowslive.com
شبيخة الجيران

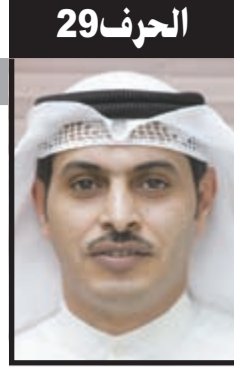
ماذا تحب المرأة وماذا يريد الرجل؟

حينما تنتقل الابنة من دورها في العائلة الكبيرة إلى دور آخر في عائلة أصغر ومسؤوليات أعظم، وحتى تتمكن وتصل لمستوى التفوق حتما ستحتاج إلى علم وثقافة وخبرة. وإلى ذلك الحين ستجد الفارق يمثل بحياتها ما إن تبدأ في تعلم مهارات جديدة. نقول لو اجتمع الرجال لقالوا أملكنا مطالب النساء، ولو اجتمعت النساء لقلن لا شيء يرضي الرجال، والحقيقة ضائعة في كلا القولين، فالتمركز حول تفكير الجنس الخاص بك بعد مظلمة بحق الجنس الآخر. أرايت طاهيا يعد كتابا في الفلك؟ أم سمعت بنجار يقدم أطروحة في الطب؟ لذا أنا هنا محاولة أن أفض في الوسط أتحرى العدالة وليتني أحققها بعض الأفكار نقرأها من كتاب وآخر، نسمعها من برنامج أو لقاء هكذا تتكون ثقافتنا التي قد ننسى مصدرها. وتبقى المعلومة والاستنتاج بلا ماوى تستمد منه أصولها. وأنا هنا خلال قراءاتي المتواضعة، أنقل لكم شيئا أو أكثر مما ذكرته الكتاب في كتابها «لعبة الحياة الزوجية» وإن كنت لا ألتزم النقل الحرفي.

المرأة بتكوينها النفسي قادرة على الانسجام والتناغم مع الطرف الآخر أكثر من الرجل، المرأة تقدم الحب وتستمتع بأخذه من الآخرين. المرأة تحب أن تجد الرعاية والاهتمام والانصات أما الرجل فيحتاج إلى التقدير والتشجيع والقبول، لذا فإن الزوجة متى ما زاد انتقادها خسرت مكانة الرجل وسمو ذاته في نفسها، وقد تصل لمرحلة توقع الأسوأ دائما. التعامل مع الجنسين يتطلب منا ألا ننسى الظن، وأن نحب الذات وإذا رفضنا فلنرفض الأفعال لا الأشخاص بذواتهم. الرجل إن لم يجد القبول لجا إلى العنف والمرأة إن لم تجد الاهتمام قهرت وقل عطاؤها. لم يكن لأحد أن يؤسس علاقة الرجل بالمرأة كما أوضحها القرآن. إن أصل الرجل والمرأة واحد، وهما من نفس واحدة خلقهما الله وأودع فيهما اختلافات ليختبرنا أنفسنا أم نستكبر؟ قال تعالى: (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها).

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدى

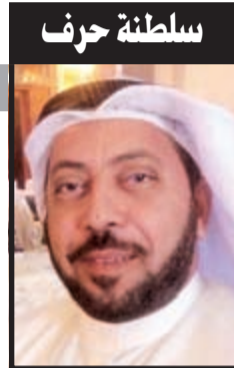


الإعلام الخارجي والصورة المشوهة

لم يعد هناك شك في أن عودة مكاتب الإعلام الخارجي أصبحت ضرورة ملحة اليوم، خاصة مع التغيرات المحلية اليوم «الصادمة» للبعض من المراقبين في الخارج ممن قد لا يفهمون طبيعة بلدنا السياسية ويقومون بقراءات خاطئة عن بلدنا أو تقديم تحليلات «خرندعية» عندما يتناولون الشأن المحلي السياسي لدينا. وبدأت القراءات التحليلية الخاطئة تنتشر عن الكويت بشكل مكثف في صحف وقنوات عربية في تناول سياستها المحلية والخارجية مؤخرا، ومن المعلوم أن أي سياسية محلية أو خارجية بلا ذراع إعلامية داعمة لها ومروج لها تصبح خاضعة لاهواء المحللين لا إلى الوقائع، وهذا ما يحصل اليوم، وبالمنااسبة إعلاميا الحكومة في سياستها الإعلامية غير

سلطنة حرف

gstmb123@hotmail.com
طارق بورسلي



السياحة في الكويت بين الواقع والأمني

بلا مبالغة، بل بلا أدنى مبالغة، تمتلك الكويت جميع القومات التي تؤهلها لأن تتحول إلى بلد سياحي جاذب على المستوى الإقليمي، ولن أقول عالميا، بل تمتلك جميع المقومات التي تؤهلها فعلا لأن تكون قبلة سياحية للخليجيين والكويتيين أولا وقبل كل شيء، ولكن للأسف أن هذا القطاع الخطير جدا مهم بل وملغى من ذاكرة الخطط الحكومية التنموية، وبالأمر لأول مرة أعلم أن لدينا في وزارة التجارة قطاع سياحة، لا أعلم ماذا يفعل ولا ما هو دوره ولا ما قام به منذ إنشائه، ولكن ودون حتى الرجوع لأرشيف الصحف لبحث إنجازات هذا القطاع الذي لا يعرفه أحد فإنه وعلى أرض الواقع ومنذ 20 عاما لا يوجد شيء يمكن أن ننسبه إلى هذا القطاع. أنا حاليا أقضي عطلتي في

موفقة على الإطلاق في كثير من المناحي خاصة في الترويج أو التبرير لقراراتها الأخيرة، وأما على مستوى السياسة الخارجية ففتتقد تماما للصلوات الإعلامي الداعم والمروج لها بفقدان مكاتب الإعلام الخارجي. في بداية التسعينيات وبعد التحرير كانت مكاتب الإعلام الخارجي تلعب دورا رئيسيا في الترويج لسياسة الكويت الخارجية خاصة في حربها الإعلامية غير المعلنة مع العراق آنذاك، واستطاعت مكاتب الإعلام الخارجي (ثلاثة مكاتب فقط وليس كلها) أن تصحب شيئا من الصورة النمطية المغلوطة التي صدرها نظام صدام إلى العالم العربي، ثلاثة مكاتب فقط من عموم مكاتب الإعلام الخارجي ذلك أن بقية المكاتب كانت واجهات اجتماعية لمديرها، وأذكر أنني عندما زرت أحدهم والذي

الطائف، وللأمانة فإن مدينة الطائف فضلا عن كونها قريبة من مكة والمدينة وتكون بمنزلة مدينة السياحة بعد أداء العمرة لكثير من المعتمرين السعوديين والخليجيين، إلا أننا نلاحظ اهتماما واضحا بالسياح، بل إن ثقافة احترام السائح منتشرة وبشكل كبير هناك بين أهل الطائف أنفسهم، وهذا سببه أن كثيرا من المنشآت هناك وكثيرا من وسائل الترفيه والمقاهي والمطاعم ما بنيت إلا بسبب المد السياحي المتنامي لتلك المدينة الجبلية الرائعة، وذلك بفضل تخطيط من هيئة السياحة السعودية على مدار عقدين من الزمن، وقفزت الطائف كمثال فقط من قبلة للسياح السعوديين فقط إلى قبلة لجميع السياح الخليجيين. في الكويت، كما قلت، نحن نمتلك الامكانيات الكافية بل والأسس

المستحق للماء الآن، ووزارة الإعلام لا ينقصها لا الكفاءات ولا القدرة على إعادة فتح تلك المكاتب، ولكن يبدو أن المشكلة ليست في وزارة الإعلام، بل في القرار الذي لابد أن يتخذ من مجلس الوزراء بالتنسيق بين كل الجهات المعنية لتسهيل إعادة فتح تلك المكاتب، وأهم جهتين تشتركان في أمر كهذا وزارة الإعلام من جهة ووزارة الخارجية من جهة أخرى. وبغض النظر عن مسببات تأخير أو إلغاء المكاتب الخارجية أو صرف النظر عنها أو التأخر في البت بأمرها، فإنها اليوم ضرورة مستحقة وسط التغيرات على الساحتين المحلية والإقليمية، ولابد من وجود صوت إعلامي متمكن لتصدير الصورة بشكل رسمي ومرتزن عن الكويت.

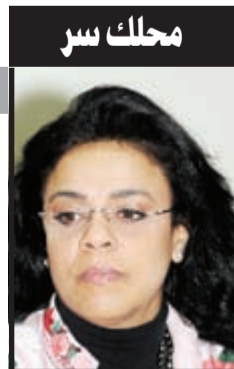
يعمل موسميا، ولكن إذا ما كان لدينا مواسم صيفية سياحية فاعتقد أن المسارح ستعمل على مدار الموسم. حتى لا يكون حديثي رميا بغير علم، فلنأخذ موسم «هلا فبراير» من كل عام، هذا الموسم تحديدا يحيلنا ولو لـ 15 أو 20 يوما إلى قبلة سياحية بين الخليجين، ولا أرى مانعا من أن يمتد هذا الموسم ويصبح لدينا موسم سياحي صيفي يمتد لشهرين، وموسم سياحي شتوي مثلا يسبق «هلا فبراير» بشهرين. السياحة في بلدنا بحاجة إلى استثمار حقيقي، فلا يعقل أن نسمع أن الكويتيين صرفوا في الخارج المليارات وكان يمكن أن يبقى جزء منها في البلد ويتم صرفه في البلد فيما لو وجد السياح الكويتيون ما يبعثهم ويشجعهم على البقاء في بلدنا.

التي يمكن أن تحيلنا من بلد طارد لمواطنيه صيفا إلى قبلة سياحية لهم، ولا بد أولا من تأسيس هيئة عامة للسياحة، ومعها تبدأ خطط التنمية ونبدأ نحدد بفتح مشاريع سياحية ومدن ترفيهية بل ومدن سياحية متكاملة في الوفرة وكبد والعبدلي بل حتى في المطلاع بقانون الـ «بي. أوتى»، خاصة أن قانون الـ «بي. أوتى» تم إقرار تعديلاته مؤخرا والتي ستتمكن من جريان المشاريع بشكل أسرع وأكثر سلاسة، الفنادق لدينا هي الأخرى لا تشكو من شيء فقط لدينا نقص في الرقابة على الأسعار ونقص في الرقابة على فنادق الثلاث نجوم. بالمناسبة السياحة الثقافية لدينا لا وجود لمثلها في أي من البلدان الخليجية أعني المسرح مثلا والذي



محلل سر

Nermin_lalhoti@hotmail.com
د.نرمين يوسف الحوطي



وين الصح؟

بعيدا عن التطورات السياسية والاقتصادية سواء كانت خارجية أو داخلية لأن السياسة والاقتصاد «لهما أهلها»، فإن سطورنا اليوم تنبع كلماتها من المجتمع الذي أصبحت غالبية تلهث وراء الإشاعات والتحليلات «التويتري» التي أصبحت على ما أعتقد السياسة الجديدة من البعض، ليشغل عقول الكثير من مجتمعنا بها لكي لا يلتفت نحو قضايا أخرى ملحة ومهمة تخص الفرد قبل المجتمع. الكل ينادي بتطبيق القانون ومعاقبة من قام باختراقه وتجاوزته، ولكن هل تلك هي الحقيقة؟ عندما نقوم بتتبع ما يحدث في الصحة التي انتهت بنا إلى عجز في بنك الدم، ويأتي لنا مسؤولون يدلون بتصريحات غير مقنعة للكثير، نسال من بيدهم زمام الأمور: أيعقل أن يصرح أحد مسؤولي الصحة بأن

ما حدث من عجز في بنك الدم «شيء عادي» وأن بعض أسباب العجز ترتبط بشهر رمضان؟ رفا بنا وعدم الاستخفاف بعقول المجتمع، أين القانون ومعاقبة من تسبب في هذا العجز؟ أم تنتظرون الكارثة لكي تطالبوا بالعقاب لمن تسبب في هذا؟ أم نبحث وراء من هي «واسطتهم». وإذا تنقلنا بين أروقة الصحة التي لديها بعض المشاكل ليس في الدم فقط بل في ميادين كثيرة يصعب تلخيصها ووضعها في مقال، نجد أن ما يحمله ملف الصحة هو معلوم لمن يمتلك القرار والعقاب ولكن للأسف محلل سر، الغريب أن ما يحدث في الصحة نجد صورته في أغلبية الوزارات، فأين صاحب القرار والعقاب بما حدث للشهادات المزورة ومن ثم الجامعات؟ بل أين العقاب في لجنة اختيار المحققين في الداخلية؟ كل هذا من أجل «الواسطة».

نتنقل من القرارات الجماعية للقرارات الفردية التي قمنا بالاطلاع على البعض منها وتشمل الكثير من وزارات الدولة ووجدنا مسؤولين خلال السنتين الماضيتين تملكوا الكراسي والمناصب وفق قانون «الواسطة»، وليس وفق التدرج الوظيفي والعلمي أيضا بل المضحك أننا نرى البعض منهم تجاوز العمر القانوني للعمل، وبرغم من هذا منح له المنصب مع العلم أن اللوائح والقوانين المنصوصة من الخدمة المدنية ترفض أن تكتب تلك القرارات، أين الخدمة المدنية من هذا؟ محلل سر، أما قانون «الواسطة» فأقوى. ومن الخدمة المدنية نتنقل لدويان المحاسبة وهو الجهة الرقابية للدولة، أين أنتم من الفساد الموجود ببعض الوزارات؟ كم من موظف بمختلف الدرجات الإدارية والقيادية يتقاضى الراتب دون عمل منسوب إليه؟

المضحك أن البعض منهم يذهب لمسؤولي الوزارة ويقدم الشكوى مطالبيا بالعمل، ولكن شكواه تقع تحت مبدأ «محلل سر»، لأنه عندما قدم الشكوى لم توقع من «واسطة». اليوم لن أختم مقالتي بمسك الختام لأن ما أطرحة من قضايا لا يمت بصلة إلى المسك، بل هي قضايا فساد قد لا يربطها خيط درامي موحد، ولكن تيمة واحدة التي تربط قضاياها وهي «الفساد» الذي أصبحنا نراه ونسمع به، بل في بعض الأوقات يقع علينا، وللأسف إذا تكلمنا يصبح «التجميد» هو مصيرنا، إلى متى مغردونا لا يغردون بقضايا مجتمعنا؟ إلى متى ونحن نلهث وراء الواسطة؟ إلى متى القضاء يكون هو واجهتنا للبحث عن القانون المنصف؟ متى يطبق القانون في دوائرنا الحكومية؟ والله من وراء القصد.